الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف-المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم:

شهادة مشاركة

يشهد عميد الكلية ورئيسة الملتقى الوطني أن: السيد (ة): د. قريد مصطفى جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

قد شارك(ت) في فعاليات الملتقى الوطني حول "المقاولاتية آلية محورية لتنويع المنتجات الاقتصادية الوطنية الجزائرية(التحديات والآفاق)

يوم: 14 جوان 2020 بمداخلة موسومة بـ: "دور "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار" "ANDI"في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف-المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية - الملتقى الوطني حول
المقاولاتية آلية محورية لتنويع المنتجات الاقتصادية الوطنية الجزائرية

عميد الكلية

أ.د بلعجوز حسين

رئيس (ة) الملتقى

د. سامية خرفاش

المحور:هيئات دعم إنشاء و تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

العنوان:دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار" "ANDI"في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د.قريد مصطفى	أ. السعيد زنات	أ.عوينة فاطمة
أستاذ محاضر	أستاذ مشارك	طالبة دكتوراه
gmostapha1980@gmail.com	aboumoateze-said@yahoo.fr	Aouinafatima28@gmail.com
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	جامعة علي لونيسي البليدة 02

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على السياسات المتبعة من الدولة الجزائرية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشائها لهيئات مرافقة، هذه الأخيرة ترافق المشاريع الناشئة وتدعم نموها وتطويرها، كما يبرز دور الدولة من خلال هذه الهيئات في تحفيز وتطوير هذه المؤسسات ودعمها وإنجاحها، لتساهم في التقليل من البطالة وذلك من خلال خلق فرص عمل وتوجيه الشباب عن طريق تدريبهم وتوجيههم لإقامة مشاريع والاستثمار فيها، و بالتالي إنعاش الوطن اقتصاديا واجتماعيا.

الكلمات المفتاحية:

الهيئات المرافقة . المقاولاتية . المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

Summary :

This study aims to identify the policies implemented by the Algerian Nation in order to support small and medium enterprises through constructing Accompanying organisations.

The later accompanies the emerging projects as well as supporting their growth and development as such, the nation's role can be represented by these organisations in terms of its stimulation and support that are given to those enterprises in order to maintain their success. Therefore, it contributes in reducing the amount of unemployment through creating jobs and guiding youth where they are trained to establish projects and investments. Thus, the country will be revived economically and socially.

Key words:

the accompanying organisations, small and medium enterprises, contracting.

مقدمة:

إن عملية إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودخولها إلى السوق وتقديمها لمنتجات جديدة مع ضمان استمراريها، ليس بالأمر الهين، ولهذا فهي تحتاج إلى توجيه ودعم وتمويل، فإنشاء مؤسسة من العدم ليس سهلا وغير مضمون النجاح.

وقد أولت الدولة الجزائرية قطاع الاستثمار اهتماما كبيرا لماله من دور كبير في إنعاش الاقتصاد الوطني، وقد سنت عدة قوانين للنهوض بقطاع الاستثمار، كما أحدثت هيئات مرافقة تقوم على دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقة تطورها محاولة منها لإنجاح هذه المؤسسات حتى تستمر في مختلف القطاعات.

ولما كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية ودور كبير في إنعاش الاقتصاد الوطني والتقليل من البطالة وكذلك دعم الانتاج الوطني لتحقيق الاكتفاء الذاتي، فقد شجعت الدولة ودعمت هذه المؤسسات بشكل كبير، من خلال إعطائها عدة امتيازات جبائية وجمركية، تجسدت من خلال الهيئات المرافقة، ولعل من أهم وأبرز هذه الهيئات المرافقة هي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، التي تعمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجيه المشاريع الجديدة نحو قطاعات يراد دعمها وإحياءها، ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن تساهم في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وكذلك في أهميتها الاجتماعية، وأيضا من خلال الأهمية والدور الكبير للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ومن بين أهداف هذه الدراسة:

- التعرف على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والهدف من إنشائها.
- التعرف على المزايا التي تكتسبها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة باتخاذها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كهيأة مرافقة لها.
- الوصول إلى تأثير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فعليا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي.

المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

المبحث الثالث: مؤسسة "**تواب**"كتجربة لمؤسسة جزائرية اتخذت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هيئة مرافقة لها.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لهيئات المرافقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن عملية إنشاء مشاريع جديدة ودخولها إلى السوق وتقديمها لمنتجات أو خدمات مع ضمان استمراريتها، ليس بالأمر الهين، ولهذا فهي تحتاج إلى دعم وتمويل وتنمية، ويكون ذلك من خلال الهيئات المرافقة.

أولا: مفهوم المرافقة

ظهرت المرافقة المقاولاتية عمليا منذ عدة سنوات، لكن أكاديميا هي حديثة النشأة، ابتداء من سنة 2000 من خلال أعمال "كوكو دوكو"kokoDoko، كما أن هذا المصطلح لا يوجد له مرادف عند الأنجلوساكسونيين ويعتمدون على مصطلح الحاضنة للتعبير عن فعل المرافقة، في حين أنه عند الفرانكفونيين نجد للمرافقة مرادف وهو"ACCOMPAGNEMENT"، أما عن الحاضنة بالنسبة لهم فهي أحد آليات المرافقة المقاولاتية.

وإيجاد تعريف واضح للمرافقة المقاولاتية وخاصة مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر معقد لحد ما، وذلك للأسباب التالية:

- تعدد الفاعلين في هذا المجال وتشبعهم، كما أنه ليس بالضرورة كل فاعل هو بمثابة مرافق.
- تنوع أشكال المرافقة، وإجراءات تنفيذها.

ويمكن تعريف المرافقة من خلال ثلاث مقاربات: كمفهوم عام، كعلاقة بين المقاول والمرافق وكشبكة دعم، كمايلي:

"هي عملية منظمة من طرف ثلاثة جهات (المرافق، هيئة المرافقة، المقاول)، تتم خلال مدة زمنية محددة، تسمح للمقاول بالاستفادة من مختلفة ديناميكيات التعلم (التدريب، التوجيه...)، الحصول على الموارد (المالية، المعلوماتية...)، وكذلك المساعدة على اتخاذ القرار(الوصاية...)".(01)

المرافقة هي: "إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئ المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به".

المرافقة هي: "عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الانشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة".

ويقول Olivier culliere أن: " نشاط هيئات الدعم والمرافقة يقوم على التقريب بين مجموع الفاعلين في عملية انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة من الهيئات القانونية، المنظمات الاستشارية، الجماعات المحلية، الوكالات العامة والخاصة، الجمعيات المهنية، المجالس المختلفة، البنوك، مؤسسات التأمين، الضرائب ، مؤسسات رأس مال المخاطر وغيرها".(02)

ويمكن الوقوف على أن المرافقة: هي عملية التتبع والوقوف على رأس مؤسسات ناشئة من أجل دعمها من مختلف الاتجاهات التدريبية والتمويلية والتوجيهية والتحفيزية وكذلك مراقبة سيرورتها وتطويرها لضمان نجاحها وكذلك بهدف دعم النشاط الاقتصادي محليا ودوليا.

1- **أسس المرافقة:** ترتكز المرافقة على مجموعة من الأسس:

- **مبدأ عدم التكافؤ:** يجب أن يكون المرافق ذو خبرة وكفاءة، مقارنة مع المقاول الذي لم يصل بعد إلى درجة الكفاءة في المجال إنشاء المؤسسة.

- **مبدأ المساواة:** المرافقة لا تفرض مبدأ السيطرة أو التحكم بين أطراف عملية المرافقة.
- **مبدأ التعبئة المشتركة:** فالهدف من المرافقة هو الانتقال من حالة إلى أخرى يتم فيها تغيير في السلوك واكتساب المعارف وخبرات جديدة للمرافق أو المقاول.
- **مبدأ الظرفية:** المرافقة وليدة حاجة خاصة مرتبطة بالظروف.
- **مبدأ التزامن:** المرافقة لها بداية ونهاية والنهاية تكون عندما يتحصل المقاول على استقلاليته ويصبح قادرا على إدارة أعماله بنفسه.

2- **خصائص المرافقة الجيدة:** تتمثل فيما يلي:

- **المرافقة تستلزم الارتباط (فرد . مشروع):** أي توافق إمكانيات وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله مما يؤدي إلى وجود توافق مستمر.
- **المرافقة ترتكز على الشخص:** عملية المرافقة محدودة زمنيا ولهذا لابد أن يستفيد المقاول للتحكم بتسيير مشروعه في المستقبل.
- **المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص:** من خلال جعل حامل المشروع يفهم لماذا يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته، كيف يتحكم في الخزينة، المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون، اهلاك الاستثمارات...
- **المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل:** على هيئات المرافقة أن تتوفر على تقنيين متخصصين يساعدون المقاولون على تصحيح أخطاء مشاريعهم.
- **الاحترافية مهما كانت الفئة المستهدفة:** يجب على المرافق إظهار جميع العناصر المرتبطة بإنشاء المشروع والكلام باحترافية كبيرة بهدف وضع المشروع في الطريق الصحيح.
- **المرافقة تقوم بإنجاز المشاريع على مرحلتين، التخطيط و التنفيذ:** فمرحلة التخطيط غالبا ما يقوم بها المقاول، أما التنفيذ فيعتبر نقطة الانطلاق في المرحلة العملية التي يجب فيها وقوف الهيئة المرافقة إلى جانب المقاول منذ انطلاق النشاط وطول فترة تنفيذ المشروع.(03)

3- **الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم والمرافقة:**

لقد أظهرت الدراسات العلمية مجموعة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قبل وخلال وبعد إنشاء المؤسسة، تتمثل هذه الخدمات حسب كل مرحلة فيما يلي:

3-1) الاستقبال: عدم قدوم أي مقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بمرحلة الاستقبال، فهي تقوم في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة، كما تسعى إلى معرفة حالة تقدم المشروع، احتياجات المشروع، التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم ومتطلبات حامل المشروع.

وتختلف مدة وشكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث يمكن أن تكون عبارة عن مقابلات و/أو مكالمات هاتفية دورية، أو عبارة عن مواعيد مستمرة كما يمكن أن يكون الاستقبال فردي أو جماعي، بالإضافة إلى أن مدة الاستقبال متغيرة أيضا من موعد واحد إلى عدة مواعيد ومن بضع دقائق إلى عدة ساعات حسب أهمية ونوع المشروع.

يطغى على عملية الاستقبال الطابع الاعلامي، حيث يتم فيها أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته ووضعية صاحب المشروع وطموحاته وما ينتظره، في المقابل تسعى هيئة المرافقة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها لحامل المشروع، وإظهار أهمية المرافقة في إنجاح واستمرار المشاريع.

3-2- المرافقة خلال الانشاء: تتمثل الخدمات التي تقدمها المرافقة في هذه المرحلة كما يلي:

- إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع: تمثيل في خطة عمل تتضمن(تقديم صاحب المشروع، وصف السلعة أو الخدمة، السوق، رقم الأعمال، الوسائل التجارية، وسائل الانتاج، الملف المالي)
- البحث عن الوسائل المالية (قروض، اعانات، مساعدات...)
- القيام بالخيارات الجبائية، الاجتماعية، القانونية.
- المرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وإنجاز خطوات إنشاء المشروع.

3-3- المرافقة بعد الانشاء(المتابعة): القليل من هيئات الدعم تقوم بمتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إنشائها، ومع ذلك تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيرا بهذا العملية، والسبب في ذلك هو محاولة التحقيق من إمكانية استرجاع الأموال المقروضة، وعلى العموم تتضمن المتابعة بعد الانشاء في مواعيد شهرية طيلة السنتين الأولى مع صاحب المشروع للبحث، وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذا المشاكل.(04)

ثانيا: مفهوم المقاولاتية:

أصبح مفهوم المقاولة شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، بعد أن تناول العديد من الاقتصاد بين والاداريين مسألة المبادرة الفردية والمقاولة.

ويعد" بيتوداركر" من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك سنة 1985 ، من خلال إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولاتية، حيث استخدم مفهوم المقاولة على نطاق واسع في عالم الأعمال اليابانية أين تنشر مؤسسات الأعمال المقاولاتية نتيجة التقدم التكنولوجي والسلعي والخدمي، فلقد كانت المقاولة تعني دائما الاستحداث، أما في حقل إدارة الأعمال فيقصد بها إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة إلى الاقتصاد.

ويمكن تعريف المقاولة بأنها:" حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق منظمات جديد من أجل خلق القيمة".(05)

كما يعطي Gartner مفهوم المقاولاتية على أنها: "عمل بسيط يتمثل في إنشاء مؤسسة مع تحمل المخاطر، إن إنشاء المؤسسة يستوفي ثلاثة حالات مختلفة: الانشاء، إعادة بعث المؤسسة، تفعيل المؤسسة".

ويعرف المشروع الجزائري المقاولة حسب المادة 549 من القانون المدني على أنها:" عقد يتعمد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر".

وعرف القانون الأساسي للحرفي المقاولة على أنها: " استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على نشأة مادية، فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم على شكل مشروع، وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين: التكرار والتنظيم".(06)

ثالثا: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشروع الجزائري:

تعرف المادة 05 من القانون رقم 02.17 المؤرخ في 2017/01/10 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها: "مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:(07)

- تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية.

المادة08 من نفس القانون تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها: "مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري.

المادة 09 من نفس القانون تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة و اربعون (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصلتيها السنوية لا تتجاوز عشرين(20) مليون دينار جزائري.

1- **خصائصها:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تؤهلها لأن تؤدي دورا هاماني عملية التنمية ويمكن اختصارها فيمايلي:

- **سهولة الادارة والتسيير:** وذلك بالنظر إلى بساطة هيكلها التنظيمي وأساليب الادارة غير المعقدة واللوائح الصريحة لتسيير العمل.
- **سهولة التأسيس:** نظرا لضآلة رؤوس الأموال المستثمرة فيها.
- الجمع بين الادارة و الملكية.
- **المرونة الكبيرة:** نظرا لصغر حجمها، أكسبها قدرة عالية على التكيف مع المحيط الخارجي.
- **صغر حجمها:** مما يساعدها على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية، الوطنية والدولية، في ظل التغيرات القائمة.
- **صغر رأس مالها:**مما سهل من عملية التمويل.
- **الملكية المحلية:** وذلك يسمح بتوفير وظائف للسكان المحليين وتشيد الاستثمارات بها.
- **الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل:** نظرا لصغر حجمها من جهة، ومن جهة أخرى لعدم وجود ضمانات بنكية كافية، يبقى التمويل الذاتي المصدر الأهم في تمويلها.(08)

2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فيما يلي:

- استيعاب الأفراد ذوي الخبرة القليلة وكذلك الذين لم تكن لهم فرصة العمل في المؤسسات .
- امتلاك القدرة على التأقلم مع التقلبات الاقتصادية، نتيجة مرونتها العالية والتفاعل مع متغيرات المحيط الخارجي.
- المساهمة في نشاط مختلف الفروع والقطاعات الاقتصادية.
- القدرة على العمل في معظم المناطق الجغرافية حتى في الأرياف والتجمعات العمرانية الجديدة أو المعزولة نوعا ما.
- سهولة التسيير والعاملون لهم القدرة على الإبداع والابتكار، بالإضافة إلى أن لها القدرة العالية على مقاومة الضغوطات الخارجية.(09)

3- مصادر تمويلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتاج المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في فترات حياتها بدءا بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو اجمالي المدخرات العائلية، إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في حال الحاجة لذلك أو من البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين، ومن مصادر التمويل الرسمية ما يلي:

- **البنوك التجارية:** من مهامها تقديم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات للحصول على التمويل منها، حيث تتخوف البنوك من عدم قدرتها على توفير الضمانات التي يطلبها.
- **مؤسسات الاقراض المتخصصة:** جاءإنشاؤها كرد فعل لتجنب البنوك التجارية، التوجه نحو توفير الائتمان طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تقدم تسهيلات ائتمانية متوسطة وطويلة الأجل وذلك بشروط وأساليب محددة ومميزة عن تلك المتبعة في البنوك، لإتاحة المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورها في الاقتصاد الوطني.(10)

4- الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ؛
- الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعي ASS ؛
- الصندوق الوطنية للتأمين من البطالةCNAC؛
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR؛
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة؛
- برامج MEDA؛
- صندوق البيئة والحفاظعليها من التلوث؛
- صندوق ترقية المحيط؛
- صندوق ترقية الصادرات؛
- صندوق تطوير منطقة الجنوب؛
- صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- صندوق التكوين والتدريب المهني.(11)

المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI كهيأة مرافقة لدعم إنشاء و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: نشأة الوكالة ومهامها:

أنشأت الوكالة بموجب المادة 06 من الأمر01 . 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 من قانون الاستثمار.

المادة 06: معدلة " تنشأ وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص "الوكالة ".

وهي تحت سلطة رئيس الحكومة وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الادارات المعينة، حيث تقوم بتزويد المستثمرين بكل الوثائق الادارية الضرورية لإنجاز الاستثمار وتبلغيهم بقرار منح المزايا المطلوبة من عدمه.

وهي تهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص والعام، المحلي والأجنبي من دون تمييز، وفي هذا الإطار تتولىعلى الخصوص مايلي:

- تجميع الإدارات والهيئات المعينة المخول لها قانون توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الاستثمار في شباك وحيد، لدى كل هيكل لا مركزي من مراكزها العشرة الموزعة عبر أنحاء التراب الوطني، وذلك بهدف تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع.
- ترقية وإدارة مختلف العناصر التي من شأنها تشجيع الاستثمار وذلك عن طريق توفير الدعم والمعلومات للمستثمرين.

- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به، وتسير صندوق دعم الاستثمار.
- الرقابة والاشراف على المشاريع الموروثة عن وكالة دعم وترقية الاستثمار والتي قدرت بحوالي 48000 مشروع، كما تتولى الوكالة مراقبة ومتابعة المشاريع التي منحت لها امتيازات فيما يتعلق باحترام الالتزامات، ويحق لها أن تسحب المزايا بالشروط التي منحت بها إذا لم تحترم المؤسسة المستفيدة الآجال المحددة قانونا.(12)

2- مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تتمثل مهامها في:

- تسجيل الاستثمارات.
- ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج.
- ترقية الفرص والامكانات الإقليمية.
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.
- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال.
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للمرافقة عليها.

3-القطاعات التي تدعمها الوكالة:

من بين القطاعات التي تعنى بها الوكالة هي: قطاع الزراعة، قطاع الصيد، قطاع السياحة، قطاع الصحة، قطاع النقل، قطاع الطاقات المتجددة، قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال، قطاع المناجم، قطاع الصناعة، حيث سنركز على قطاع الصناعة.

فالجزائر وضعت مؤخرا استراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، وفي هذا المنظور تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة، كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي، التنمية ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الانتاجية وتتمثل المحاور الكبرى للاستراتيجية الصناعية في :

- **الانتشار القطاعي للصناعة:** من خلال:
- تثمين الموارد الطبيعية.
- تكثيف النسيج الصناعي.
- ترقية الصناعات الجديدة.(13)
- **انتشار و توسع حيز الصناعة:** خلق تعاون من خلال:
- استغلال تركيز النشاطات الاقتصادية حسب تموقعها.
- وضع شبكة ربط معلوماتية للشركات والمؤسسات العمومية وكذا هيئات البحث والتكوين والخبرة.
- استحداث مناخ أعمال ملائم وتكثيف الاستثمار.

- **سياسة التطور الصناعي:**

- إعادة تأهيل المؤسسات.
- الابداع باعتباره محرك للتطور الصناعي.
- تطوير الموارد البشرية.
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: المزايا المخصصة للاستثمار(14)

يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويوجد ثلاث مستويات من المزايا:

1- مزايا مشتركة للاستثمار المؤهلة:

1-1) المشاريع المنجزة في الشمال:

1-1-1) **مرحلة الانجاز:**

- الاعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الاعفاء من دفع حق النقل الملكية بعوض والرسم على الاستثمار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي يتمفي إطار الاستثمار المعني.
- الاعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الاستثمار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتيازعلى الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- تخفيض نسبة 90% من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.
- الاعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء.
- الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيس للشركات والزيادات في رأسمال.

1-1-2) مرحلة الاستغلال:

لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للاستثمار المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل ابتداء من بدء النشاط وبعد معاينة المشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS.
- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP.
- تخفيض بنسبة 50% من المبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

1-2) الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة:

1-1-2)مرحلة الانجاز:

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الاعفاء من حق نقل الملكية بعوض والرسم على الاشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الاعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الاشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.
- الاعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء.
- الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.
- التكفلالكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.
- التخفيض من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية.

2-1-2) مرحلة الاستغلال لمدة عشر سنوات:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشريكات.
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2- مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة أو التي تخلق فرص عمل:

يتعلق الأمر في المقام الأول بالتحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية والفلاحية. هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الاستثمار، وفي الحالة التي يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.

أما النوع الثاني من المزايا الإضافية فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر بـ 5 سنوات على مرحلة الاستغلال.

3- المزايا الانشائية لفائدة الاستثمارية ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

3-1) مرحلة الإنجاز:

- كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز.
- منح إعفاء أو تخفيض، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعلانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح.
- إمكانية تحويل مزايا الانجاز، بعد مرافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

3-2)مرحلة الاستغلال:

- تحديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر 10 سنوات.

- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الاعفاءمن الرسم على القيمة المضافة.

ثالثا: بعض الاحصائيات التي تبين سيرورة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

مع ملاحظة أن هذا الجداول الاحصائية تحيين من السنة 2002 إلى غاية 2018 تتكون من المعلومات الحيةمن قاعدة بيانات الوكالة.

1- ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها:

الجدول الموالي يوضح المشاريع الاستثمارية المصرح بها:

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة المئوية لعدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة المئوية لقيمة الاستثمار	مناصب الشغل	النسبة المئوية لعدد مناصب الشغل
الاستثمار المحلي	66 439	98.63	13 311 132	83.31	1 231 677	89.58
الاستثمار الأجنبي	921	1.37	2 665 681	16.68	143 237	10.42
المجموع	67 360	100	15 976 813	100	1 374 91489.58	100

المصدر:قاعدة بيانات الوكالةالوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، (www.andi.dz).

يظهر لنا من إحصائيات الجدول الأول أن النسبة الأكبر لعدد المشاريع موجهة للاستثمار المحلي وكذلك قيمة الاستثمار، كما أنها توفر نسبة 89.58% من مناصب الشغل أي أن الاستثمار المحلي يشغل الحيز الأكبر من دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

2- توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط:

الجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية حسبقطاع النشاط:

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية لعدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة المئوية لقيمة الاستثمار	مناصب الشغل	النسبة المئوية لعدد مناصب الشغل
الزراعة	1 608	2.39	343 583	2.15	64 532	4.69
البناء	11 958	17.75	1 453 214	9.09	254 728	18.53
الصناعة	14 991	22.25	9 412 447	58.91	630 769	45.88
الصحة	1 215	1.80	276 861	1.73	30 569	2.22
النقل	29 270	43.45	1 166 583	7.30	158 912	11.56
السياحة	1 565	2.32	1 538 909	9.63	94 565	6.88
الخدمات	6 786	10.07	1 337 980	8.37	132 391	9.63
التجارة	2	0	10 914	0.06	4 100	0.30
الاتصالات	5	0	436 322	2.73	4 348	0.31
المجموع	67 360	100	15 976 813	100	1 374 914	100

المصدر:قاعدة بيانات الوكالةالوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، (www.andi.dz).

يظهر لنا من الجدول الثاني أن عدد المشاريع الأكبر الطالبة للدعم تكون في قطاع النقل بنسبة 43.45% ، إلا أن قيمة الاستثمار الأكبر تكون في قطاع الصناعة بنسبة 58.91% أي أكثر من النصف لمجموع باقي القطاعات، ويوفر هذا القطاع النسبة الأكبر من مناصب الشغل.

3- توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط:

لجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية حسبنوع النشاط:

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة المئوية لعدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة المئوية لقيمة الاستثمار	مناصب الشغل	النسبة المئوية لعدد مناصب الشغل
إنشاء	38 830	58.64	8 871 837	58.78	791 594	58.69
توسيع	27 361	41.32	6 138 441	40.67	554 156	41.08
إعادة هيكلة	28	0.04	81 300	054	3 096	0.23
المجموع	66 219	100	15 091 578	100	1 348 846	100

المصدر:قاعدة بيانات الوكالةالوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، (www.andi.dz).

يظهر لنا من احصائيات الجدول الثالث أن دور الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار يكون داعما أكثر في المشاريع الاستثمارية ومشاريع التوسيع.

4- توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني:

5- الجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية حسبقطاع النشاط:

الحالة القانونية	عدد المشاريع	النسبة المئوية لعدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة المئوية لقيمة الاستثمار	مناصب الشغل	النسبة المئوية لعدد مناصب الشغل
الخاص	66 028	98.02	10 110 752	63.28	1 188 123	86.41
العمومي	1 211	1.80	4 624 484	28.94	135 826	9.88
المختلط	121	0.18	1 241 578	7.77	50 965	3.70
المجموع	67 360	100	15 976 813	100	1 374 914	100

المصدر:قاعدة بيانات الوكالةالوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، (www.andi.dz).

من خلال الجدول الرابع يتبين أن القطاع الخاص هو الذي يشغل الحيز الأكبر من الاستثمار من خلال عدد المشاريع الاستثمارية وكذلك قيمة الاستثمار، كما أنه القطاع الأوفر من ناحية فرص العمل.

المبحث الثالث:المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة تواب

من خلال هذه الدراسة تم اختيار المؤسسة ذات المسؤولية المحدود "**تواب**" كتجربة لمؤسسة جزائرية ناجحة اتخذت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كهيأة مرافقة لها.

1- عموميات حول الشركة :

الشركة في الأصل هي مشروع ممول من طرف الخزينة العمومية،يوجد مقرها بمدينة بوسعادة، وكانت بوادر المشروع بسبب توافر المادة الأولية "الجبس" في المنطقة وضهور الصناعة التقليدية للجص (أفران يدوية ومعدات جد بدائية) حيث كانت الفكرة من هنا سنة 1978،وشرع في تجسيد مشروع صناعي لإنتاج الجص سنة 1979، حيث دخل في الإنتاج سنة 1982 بتكنولوجية ألمانية لشركة جد متخصصة في المجال BABCOCK، بطاقة إنتاجية لا تتعدى 100 طن يوميا.

انبثقت الشركة ذات المسؤولية المحدودة تواب عن الشركة الولائية المنحلة لمواد البناء EMACOMفي إطار خوصصة الشركات العمومية، وهذا بالتنازل عن أصولها لصالح الأجراء العمال 23 عامل، اللذين قاموا بإنشاء الشركة فيما بينهم وتسجيلها بالمركز الوطني للسجل التجاري سنة 1998 برأس مال مقداره 1.786 مليون دينار جزائري، موضوعها استخراج وتحضير الجبس.

وفيسنة 1999 تم التنازل عن الشركة من قبل العمال للمستثمر الحالي، وبذلك تم تعديل القانون الأساسي للشركة فيما يخص إحالة الحصص الاجتماعية للشركاء جدد، وكانأول شيء قام به المسير الجديد للشركة هو إعادة التهيئة وتحسين الشركة بعد الهجوم الإرهابي في تلك الحقبة والذي أدى الى خراب كبير للمعدات والعتاد كمرحلة أولية، ثم بدأ في توسيع النشاط نتيجة الجودة المعروفة لمنتوجها "الجص للقولبة"، والتوجه إلى مشتقات الجص وإنتاج صفائح الجص كأول منتج وطني على المستوى الإفريقي،وقد حصلت الشركة على مواصفات التقييس: ISO9001 ISO14001 ; CE ; TEDJE

حاليا بسبب توسع نشاط الشركة أصبحت الطاقة الإنتاجية 2100 طن يوميا، رأسمالها 1.6 مليار دينار جزائري وعدد العمال 270 عامل دائم، وتسعفي نشاطها إلى إنتاج البرليتوالنقل والتصدير للمنتوج.

2- الدراسة الاقتصادية :

بدون أي مغالاة بالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كان لها الدور الرئيسي في التشجيع على إنجاز استثمارات الشركة لأنه فيالأصل منحتها القدرة على تخفيض تكلفة الاستثمار، وهذا حسب تصريحات مسير المؤسسة.

يعتبر أهم عنصر في مجال صناعة الجص ومشتقاته، هو الخصائص المتعلقة بهذه المادة وما يمكن القيام به، أي ما توفره فهي جد طبيعية خالية من المواد الكيميائية،واستعمالاتها معاصرة ومواكبة لمتطلبات قطاع البناء.

2-1) نوع الاستثمار : تشتغل المؤسسة تواب في:

- استخراج وتحضير الجبس.

- إنتاج الجص و مشتقاته.
- إنتاج صفائح الجص.
- إنتاج البرليت.
- النقل للبضائع.

2-2) تكلفة الاستثمار :تبلغ التكلفة الإجمالية للاستثمار: 4.83 مليار دينار جزائري، أما التكلفة المستفادة من امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIفتقدر بـ 2.914 مليار دينار جزائري.

2-3) القدرة على التمويل :تصل قدرة المؤسسة على التمويلإلى غاية 40%.

3- مراحل تطور المؤسسة بمرافقة الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI:

3-1) بالنسبة لمرحلة الإنشاء:كان نوع النشاط هو استخراج وتحضير الجبس، كما أنها تشغل 23 عامل

- **الامتيازات المتحصل عليها** :
  - ✓ بالنسبة لما تم استيراده استفادت المؤسسة من الرسوم الجمركية DD و TVA بشكل أساسي.
  - ✓ بالنسبة لما تم شراءه محليا استفادت المؤسسة من TVA.
  - ✓ سابقا بالنسبة للتوظيف الامتيازات التي يمنحها قانون ANDI للعمال الموظفين حديثا، وإلى غاية صدور قانون تحفيز التشغيل الذي يمنح 90% كتخفيض من اقتطاع رب العمل.
- **الرسم على القيمة المضافة** :
  - ✓ بالنسبة للرسم على القيمة المضافة TVAالمستفاد منها لإنجاز الاستثمارات تقدر بـ : 597 مليون دينار جزائري.
- **قائمة العتاد** :

يمكن تلخيصها:

- ✓ 2004 معدات وحدة إنتاج الجص نوع الإستثمار توسعة.
- ✓ 2008 وحدة للتعبئة جد متطورة نوع الإستثمار توسعة.
- ✓ 2010 وحدة لإنتاج الجص نوع الإستثمار توسعة.
- ✓ 2010 وحدة إنتاج صفائح الجص نوع الإستثمار توسعة.
- ✓ 2011 معدات تكملة لمشروع صفائح الجص نوع الإستثمار توسعة.
- ✓ 2011 معدات نقل شاحنات ومقطورات نوع الإستثمار إنشاء.
- ✓ 2013 وحدة لإنتاج الجص و البرليت نوع الإستثمار توسعة.

- ✓ 2016 وحدة لإنتاج مشتقات الجص نوع الإستثمار توسعة قيد الإنجاز.
- ✓ 2016 معدات النقل شاحنات و مقطورات نوع الإستثمار توسعة.
- ✓ 2018 معدات إنتاج صفائح الجص نوع الإستثمار توسعة قيد الإنجاز.

3-2) بالنسبة لمرحلة الاستغلال:

- **عدد العمال**

وصل عدد العمال الحالي إلى 270 عامل دائم.

- **الامتيازات الجبائية :**
  - ✓ تخفيض 20% الرسم على النشاط مهني TAP لمدة 10 سنوات.
  - ✓ تخفيض 20% الرسم على أرباح الشركات IBS لمدة 10 سنوات.
- **السلع المقدمة والخدمات** :تتمثل السلع والخدمات المقدمة من المؤسسة فسي مرحلة الاستغلال فيما يلي:
  - ✓ الجص للقولبة ، مسحوق الجص، الجص للبناء، الجص الصناعي، الجص للطلاء، الجص للصق،البربليت.
  - ✓ صفائح الجص بكل أنواعها : العادي، المقاوم للماء، المقاوم للنار، الصلب.
  - ✓ مجموعة كاملة من الكسارات للتركيب والعزل.

3-3) التوسع في النشاط :

لقد حافظت المؤسسة على نشاطها المتمثل في إنتاج الجص ومشتقاته، المجال نفسه ولكن زادت في خط انتاجها وقد تحصلت من خلال هذا المجال على شهادات التقييس وأصبح لها مخابر متطورة لتتبع الجودة.

- **الحصة في السوق :**
  - ✓ الشركة تحوز على 35% من الحصة السوقية الوطنية.
- **اليد العاملة الإضافية**
  - ✓ خلال 20سنة المؤسسة أصبح لها صيت عالمي حيث توسع نشاطها وزاد عدد العمال بها من 23 عامل إلى 270 عامل دائم بطاقات شبانية هائلة.

كما تطمح المؤسسةإلى تطوير المنتوج لما له من خصائص إيكولوجية وأفكار يمكن تطويرها وتطبيقها، أما فيما يخص توسعها في الأسواق الأجنبية،فبالرغم من أن المنتوج له طلب كبير من الجانب الأفريقي والأوروبي، إلا أن منأهم المشاكل التي تواجهها، هو:

1- النقل، حيث أن تكلفة النقل تمتص القدرة التنافسية للمنتوج سواء البري أو البحري

2- بالنسبة لأروبا التقييس محتكر من قبل المخابر الأجنبية مثل CSTB.

لقد عرفت المؤسسة تطورا كبيرا منذ نشأتها حيث طورت من نفسها بالاستعانة مع ما تقدمه الوكالة من دعم فوسعت من نشاطها بالإضافة إلى زيادة طاقتها الانتاجية مع توفير مناصب عمل فمن 13 عامل إلى 270 عامل، كما أنها تشغل حصة سوقية لابأس بها بنسبة 35%، ورقم أعمالها دوما في تطور، حيث خلال سنة 2018 عرف رقم الأعمال زيادة تقدر بـ : 58% وتعتبر هي الثانية على المستوى الافريقي.

خلاصة:

إن من التحديات الراهنة في ظل التطور بمختلف مجالاته، هو أن تقوم مؤسسة صغيرة ومتوسطة وتفرض نفسها في ظل منافسة كبيرة، فهي بحاجة إلى دعم ومرافقة وهذا ما تجسد في قانون الاستثمار من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار ANDI، وما تقدمه من دعم عن طريق دراسة المشاريع الناشئة وتقديم امتيازات للمؤسسات، وهذا ما تجسد في أرض الواقع في صورة المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة "تواب"، وغيرها من النماذج الناجحة وطنيا، فالوكالة كان لها الدور الرئيسي في التشجيع على إنجاز استثمارات الشركة لأنه، فمن خلال هذه الهيئة المرافقة منح لهاالقدرة على تخفيض تكلفة الاستثمار، مما أدى بها إلى زيادة طاقتها الانتاجية، بالإضافة إلى توسعها وحصولها على مقاييس الجودة واحتلالها المرتبة الثانية افريقيا في مجال نشاطها، كما أن لها طموحات وآفاق لاقتحام أسواق عالمية.

قائمة الإحالات والتهميشات:

1- أمال بعيط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر، واقع وآفاق، أطروحة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه(ل.م.د) في علوم التسير، شعبة تسير المنظمات، جامعة باتنة 01، 2017، ص27،31.
2- مُحَمَّد قوجيل، مُحَمَّد حافظ بوغاية، المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة ، تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري، المتلقى الوطني حول ، استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة ق مدى مرباح،18و19 أفريل2011.
3- أمال بعيط، مرجع سابق، ص32، 33.
4- مُحَمَّد قوجيل، مرجع سابق.
5- بلول مُحَمَّد الصالح، بن خيرة أحمد، بن طيبة مهدية: دور هيئات المرافقة و الدعم في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة مُحَمَّد لخضر، الوادي، 07/06 ديسمبر2017، ص30.
6- أمال بعيط، مرجع سابق،ص11، 12.
7- المادة 05 القانون رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10، من قانون الاستثمار.
8- جاري فاتح، بوكار عبد العزيز: هيئات مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة حمه لخضر الوادي، 30و 31 جانفي 2018، ص3، 4.
9- احلام منصور، آسيا بن عمر: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها، الملتقى الوطني إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة حمه لخضر الوادي، 30و 31 جانفي 2018، ص10، 11.
10- عبد العزيز قتال وسارة عزايزية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واقع وتحديات،...،الملتقى الوطني إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة حمه لخضر الوادي، 30و 31 جانفي 2018، ص4.

11- آيت عيسى عيسى: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق و قيود، مجلة اقتصاديات شمالافريقيا، العدد السادس، جامعة تيارت،دون ذكر السنة، ص281.
12- المادة 06 من الأمر01. 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 من قانون الاستثمار.
13- WWW. Andi.dz,10/03/2018, 20:45.
14- المرجع نفسه